مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير

مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين)

UN LIBRARY

JUL 9 1990

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ١٥ (A/44/15)

Vol. II

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير

مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ١٥ (A/44/15)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
وبمعنى إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى
وثائق الأمم المتحدة

الرموز

يرمز الى وثائق الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية
والهيئات الرئيسية المتفرعة عنه ، بالرموز التالية :

A/CONF.46/-	الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/-	الدورات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/B/-	مجلس التجارة والتنمية
TD/B/C.1/-	لجنة السلع الاساسية
TD/B/C.2/-	لجنة المصنوعات
TD/B/C.3/-	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتمثل بالتجارة
TD/B/C.4/-	لجنة النقل البحري
TD/B/C.5/-	اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات
TD/B/C.6/-	لجنة نقل التكنولوجيا
TD/B/C.7/-	لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
TD/B/WP/-	الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية
TD/B/REP/-	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييمية
TD/B/INF/-	مجموعة وثائق المجلس الإعلامية
TD/B/NGO/-	مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية

وصدرت المجلدات الثلاثة عن أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،
الدورة السابعة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات
(منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88/II.D.1) الذي يضم ، فيما يضم ، قرارات
ومقررات المؤتمر ، والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة
للجلسات العامة (رقم المبيع : E.88.II.D.2) ، والمجلد الثالث ، الوثائق الاساسية
(رقم المبيع : E.88.II.D.3) .

المرفقات

وتتألف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الاول يدل على القرار أو المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم مسبق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل ١ (د - ٢) ، ٣٦ (د - ٣) ، ٨٥ (د - ٤) ، ١٠١ (د - ٥) ، ١٣٦ (د - ٦) ، ١٦٨ (د - ٧) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الاول يمثل الرقم المسلسل للقرار أو المقرر ويتبعه بين قوسين رقم مسبق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها .

الملاحق

تتضمن "الوثائق الرسمية" للمجلس ملاحق مرقمة بيانها كالتالي :

<u>رقم الوثيقة</u>	<u>الدورة السادسة والثلاثون للمجلس</u>	<u>رقم الملحق</u>
<u>الجزء الاول (٢-١٣ و ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩)</u>
TD/B/1234	تقرير المجلس : القرارات والمقررات	(الجزء الاول) ١ ألف (الجزء الاول)
تقرير المجلس : الاعمال	٢
TD/B/1219-TD/B/C.5/125	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها السادسة عشرة	٣
TD/B/1217-TD/B/C.7/93	تقرير لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الخامسة	٣
<u>الجزء الثاني (١٣ - ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠)</u>
تقرير المجلس ، الجزء الاول : المقررات	١
تقرير المجلس : الاعمال	١ ألف

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١	١ - ١١	 مقدمة - أولا
١	٢	 الف - جدول الاعمال
١	٤	 باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢	٥ - ١٠	 جيم - العضوية والحضور
٤	١١	 دال - القرارات والمقررات التي تتطلب أن تهتم الجمعية العامة بها أو أن تتخذ إجراء بشأنها
ثانيا - القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين
٦	 الف - القرارات
٧	 باء - المقررات
١٤	 جيم - الذكرى الخامسة والعشرون للأونكتاد
١٨	 دال - مقررات أخرى
٢٠	ثالثا - البيانات التي أدلى بها بشأن القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس
٢٤	 الف - القرار ٢٧٤ (د - ٣٦) : ترايط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي
٢٤	 باء - القرار ٢٧٥ (د - ٣٦) : مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

* صدر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الأول . والوثيقة الحالية نسخة مستنسخة من تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين . وسوف تصدر فيما بعد في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الثاني .

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

٢٧	الاول - جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية
٣٠	الثاني - مشروع جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس
٣٣	الثالث - ملاحظات الرئيس الختامية حول المداولة التي جرت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير ، المقدم الى الجمعية العامة ، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مرفق مقرره ٢٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ (١) .

٢ - وعقد الجزء الاول من الدورة السادسة والثلاثين في جنيف ، في الفترة من ٢ الى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر وفي ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ (الجلسات ٧٥٢ الى ٧٦٢) ، وافتتح الدورة السيد طويجي دوري (بوتان) رئيس المجلس في دورته الخامسة والثلاثين .

الف - جدول الاعمال

٣ - يرد جدول أعمال الدورة في المرفق الاول .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - إنتخب أعضاء مكتب المجلس في الجلسة ٧٥٢ المعقودة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ، على النحو التالي :

<u>الرئيس:</u>	السيد أوسكار ر. دي روخاس (فنزويلا)
<u>نواب الرئيس:</u>	السيد موريس أبرام (الولايات المتحدة الامريكية)
السيد توماس أ. أوغادا (كينيا)
السيد هشام حمدان (لبنان)
السيدة آنا دوينوفا (بلغاريا)
السيد غوستافو أدولفو فارغاس (نيكاراغوا)
السيد الكسندر كاشانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد ويسير لويي (اندونيسيا)
السيد جان دافيد ليفيتي (فرنسا)
السيد مايكل جوزيف ليليس (ايرلندا)
السيد أولي أدولف ميناندير (فنلندا)
<u>المقرر:</u>	السيد عبد الرزاق عزيز (تونس)

جيم - العضوية والحضور (٢)

٥ - كانت الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد والاعضاء في المجلس ممثلة فني
الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بوتان
اتحاد ميانمار	بولندا
اثيوبيا	بوليفيا
الارجنتين	بيرو
الاردن	تايلند
اسبانيا	تركيا
استراليا	ترينيداد وتوباغو
اسرائيل	تشيكوسلوفاكيا
أفغانستان	تونس
اكوادور	جامايكا
ألبانيا	الجزائر
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	الجمهورية العربية الليبية
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
اندونيسيا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
أنغولا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أوروغواي	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
ايران (جمهورية - الإسلامية)	جمهورية السودان
ايرلندا	الجمهورية العربية السورية
ايطاليا	جمهورية كوريا
باراغواي	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
باكستان	الدانمرك
اليحزين	رومانيا
البرازيل	زائير
البرتغال	زامبيا
بلجيكا	زمبابوي
بلغاريا	سرى لانكا
بنغلاديش	السلغادور
بنما	سنغافورة

ماليزيا	لسنغال
مدغشقر	لسويد
مصر	ويسرا
المغرب	نيلى
المكسيك	الصومال
المملكة العربية السعودية	الصين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	العراق
وايرلندا الشمالية	عمان
منغوليا	غانا
النرويج	غواتيمالا
النمسا	فرنسا
نيبال	الغلبين
نيجيريا	فنزويلا
نيكاراغوا	فنلندا
نيوزيلندا	فييت نام
هايتي	قطر
الهند	الكامبيرون
هندوراس	كندا
هنغاريا	كوبا
هولندا	كوت ديفوار
الولايات المتحدة الامريكية	كوستاريكا
اليابان	كولومبيا
اليمن	الكويت
اليمن الديمقراطية	كينيا
يوغوسلافيا	لبنان
اليونان	ليبيريا
مالطة

٦ - وكانت الدول الاخرى التالية الاعضاء في الاونكتاد وغير الاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة : بروني دار السلام ، الكرسي الرسولي ، كمبوتشيا الديمقراطية ، النيجر .

٧ - واشتركت فلسطين عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ؛ واشترك مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٨ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات المتصلة بها التالية ممثلة في الدورة : منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي ؛ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلاً أيضاً في الدورة .

٩ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ؛ امانة الكومنولث ؛ مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ الجماعة الاقتصادية الأوروبية ؛ المكتب الدولي للمنسوجات والملابس ؛ النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية ؛ جامعة الدول العربية ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ منظمة الوحدة الافريقية ؛ منظمة المؤتمر الإسلامي (المركز الإسلامي لتنمية التجارة) ؛ الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى .

١٠ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة : الفئة العامة : لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ؛ رابطة المحامين الدولية ؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة . الفئة الخاصة : رابطة النقل الجوي الدولي ؛ الرابطة الدولية للمصارف الإسلامية .

دال - القرارات والمقررات التي تتطلب أن تهتم الجمعية العامة بها أو أن تتخذ اجراء بشأنها

١١ - يسترعى انتباه الجمعية العامة الى القرارات والمقررات التالية التي تورد نصوصها في الفرع الثاني أدناه :

القرارات

- ٣٧٤ (د - ٣٦) ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي
٣٧٥ (د - ٣٦) مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية
٣٧٦ (د - ٣٦) الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

المقررات

- ٣٧٢ (د - ٣٦) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ
برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية
في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
- ٣٧٣ (د - ٣٦) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التحضير
للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي
الرابع
- ٣٧٧ (د - ٣٦) الترتيبات والتحضيرات للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية
- ٣٧٨ (د - ٣٦) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ثانيا - القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية
في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين^(٣)

المفحة

الف - القرارات

٧	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي	٣٧٤ (د - ٣٦)
٨	مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية	٣٧٥ (د - ٣٦)
١١	الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٣٧٦ (د - ٣٦)

باء - المقررات

١٤	مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	٣٧٣ (د - ٣٦)
١٦	مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع	٣٧٣ (د - ٣٦)
١٧	الترتيبات والتحضيرات للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٣٧٧ (د - ٣٦)
١٨	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٣٧٨ (د - ٣٦)

الف - القرارات

٣٧٤ (د - ٣٦) - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إن يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٠/١٩٨٩ و ١١١/١٩٨٩ ، المؤرخين في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وإلى الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٤) ، وإلى مقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) ،

وإن يكرر تأكيد ما للمناقشة حول ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي من طابع مركزي وأهمية مستمرة ،

وإن يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتدعيم المناقشة حول الترابط ، والتحليل الشامل الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩^(٥) ، ودور المنظمة كأداة للحوار والتعاون الدوليين في المسائل الاقتصادية والانمائية ،

وإن يقلقه أن أوجه التفاوت في النمو والتنمية بين البلدان ، وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية زادت كثيراً رغم الترابط المتنامي والنمو المرضي في عدد قليل من البلدان النامية ،

وإن يقلقه أن اقتصادات غالبية البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، لا تزال في حالة ركود وتأخر مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في النمو والتنمية الاقتصادييين وزيادة نطاق الفقر الواسع الانتشار ،

واقتراناً منه بأن أوجه التفاوت تلك والاتجاهات السلبية تعرض النمو والاستقرار الاقتصادييين في العالم للخطر ،

وإن يشدد على أهمية التكيف الهيكلي ويعرب عن اقتناعه بأن وجود بيئة اقتصادية خارجية تفضي إلى اطراد النمو والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، هو أمر حاسم لنجاح عمليات الإصلاح الجارية للسياسة الاقتصادية الداخلية ،

١ - يكرر تعهده ببذل جهد جهيد لتدعيم التعاون المتعدد الاطراف في سبيل تشجيع وإعمال السياسات الرامية إلى انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، ولزيادة فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره أداة هامة للتعاون الاقتصادي الدولي ؛

٢ - يبدرك شدة الحاجة إلى اتخاذ اجراءات حكومية دولية ووطنية مناسبة لمعالجة ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ، وذلك بطريقة شاملة وعريضة القاعدة من أجل ضمان النفع المتبادل للجميع ، وخاصة البلدان النامية ؛ ويوصي في هذا السياق بما يلي :

(أ) أن تضع الحكومات وتنفذ سياسات وطنية ودولية فعالة وأن تتخذ تدابير تهدف إلى تعزيز إيجاد نمو وتنمية اقتصاديين متوازنين وأكثر تعادلا في التوزيع لمسا فيه منفعة جميع البلدان ؛

(ب) أن تتدخل الحكومات في حوار أكثر شمولاً يكون متواملاً ومثمراً من أجل تحقيق هذه الغاية .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩

٣٧٥ (د - ٣٦) - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إن يشير إلى الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٤) وقرارات الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وقد استعرض ، في ضوء هذه المعلومات الاساسية ، الجهود التعاونية الدولية الجارية لمعالجة مشكلة الديون وما يتصل بها من قضايا النمو والتنمية ،

وإن يقلقه أن عدداً كبيراً من البلدان النامية التي تعاني من مصاعب متعلقة بالديون مع مالها من عواقب اجتماعية خطيرة ، قد سجلت معدلات غير مرضية لنمو الناتج والتنمية لسنوات عديدة ، وأن الاحتمالات العامة لتلك البلدان تنم عن استمرار الاداء غير المرضي في عام ١٩٨٩ ،

وإن يرحب بما طرأ في الآونة الاخيرة من تحسينات وتدعيم للجهود المبذولة لمعالجة مشكلة المديونية ، ومنها :

(١) تحسين ممارسات نادي باريس في إعادة جدولة الديون المستحقة للدائنين الرسميين من بعض البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ؛

(ب) المقررات الاخيرة لمجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادئ التوجيهية التشغيلية لإعادة من مواردهما في دعم الخفض الطوعي للديون ولخدمة الديون المستحقة للدائنين في القطاع الخاص ؛

(ج) إعلان اليابان بأنها ستتيح موارد اضافية لدعم هذه الجهود ؛

(د) الجهود المبذولة من عدد من البلدان الدائنة المتقدمة النمو الأخرى ، بما في ذلك القرارات الاخيرة التي اتخذها البعض منها بالتنازل عن ديون المساعدة الانمائية الرسمية المستحقة على بعض البلدان النامية .

وإن يقلقه أن التدفقات الخارجية للموارد من بعض البلدان النامية المشغلة بالديون ، ولا سيما المتوسطة الدخل ، لم تعوضها بالضرورة تدفقات وافدة اليها لتمويل جهودها الانمائي ،

وإن يضع في اعتباره برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٦) وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٧) ،

١ - يوافق على ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للإفادة العاجلة والفعالة من الاستراتيجية المحسنة والمعززة للديون ، على أن يقتصر ذلك بسياسات اقتصادية ملائمة وبتحسين البيئة الدولية ، مما ييسر ، الى جانب الوصول إلى حلول دائمة ومنصفة ومتفق عليها من الجميع لمشكلة المديونية في كل بلد من البلدان المعنية ، تحقيق نمو وتنمية دائمين يستندان إلى قاعدة واسعة . وسيتطلب هذا ، في جملة أمور :

(١) التفاوض على صفقات تمويل تكفي لدعم برامج التكيف الموجهة نحو النمو ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء ، خفض الديون ، وخفض خدمة الديون ، والإقراض الجديد وأساليب أخرى ، بحيث تصبح الالتزامات المالية لكل بلد من البلدان المدينة وقدرته على الدفع أكثر تماشياً ؛ وينبغي أن يؤدي الجمع بين تلك العناصر إلى استئناف نشاط النمو والتنمية وإلى تلبية احتياجات السكان ؛

(ب) قيام البلدان المدينة بوضع وتنفيذ برامج ملائمة للنمو وللإستقرار الاقتصادي الكلي الموجه نحو التنمية ، وللتكيف والإصلاح الهيكليين ، يلزم أن تكون مناسبة للاحتياجات والظروف التي ينفرد بها كل بلد ، بما في ذلك الحاجة إلى حماية الجماعات الضعيفة والتغلب على الاضطرابات الاقتصادية ؛

(ج) قيام الحكومات الدائنة باستعراض الممارسات الضريبية والتنظيمية والمحاسبية لإزالة العقبات التي لا داعي لها أمام الإقراض الجديد إلى البلدان النامية وخفض الديون وخفض خدمة الديون ، ضماناً لتحقيق واستمرار سياسة بيئية داعمة ؛

(د) بذل البلدان الصناعية لجهود مكثفة بغية إيلاء اهتمام خاص إلى الحاجة إلى زيادة صادرات البلدان المثقلة بالديون ، والإضطلاع بتدابير التكيف الهيكلي ، والمحافظة على التوسع النشط في هذه البلدان مع خفض و/أو احتواء التضخم ، والعمل في اتجاه وضع مزيج من السياسات الضريبية والنقدية يتيح خفض أسعار الفائدة ، ويحفز من ثم على إشاعة مناخ اقتصادي دولي أكثر مواتة ؛

(هـ) الجمع بين كل العناصر المشار إليها أعلاه على نحو يعزز الثقة في المستقبل الاقتصادي والمالي لكل بلد من البلدان المدينة وفي الاستراتيجية نفسها بغية تهيئة مناخ موات لزيادة التدفقات الاستثمارية ؛

(و) حرص جميع المعنيين على أن يضعوا في الاعتبار ، حسب الاقتضاء ، ما ورد أعلاه لدى العمل على وضع حل موجه نحو النمو لمشاكل المديونية الخارجية لكل البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من مشاكل جسيمة لخدمة الديون ، ومنها البلدان التي تستحق ديونها بصفة رئيسية لدائنين رسميين أو لمؤسسات متعددة الاطراف ؛

٢ - يؤكد أهمية المناقشات الجارية بهدف تزويد المؤسسات النقدية والمالية الدولية بكل الموارد اللازمة لتلبية احتياجات جميع أعضائها ، ويدعو ، في هذا الصدد ، إلى سرعة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات الجارية في صندوق النقد الدولي وإلى اتفاق مبكر على زيادة كبيرة في تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية ؛ ويدعو من المنطلق نفسه ، إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة وفي وقت مناسب لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ؛

٣ - يحث جميع البلدان المانحة المتقدمة النمو التي لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة للتنفيذ الكلي والغوري للفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د١ - ٩) بشأن تعديل أحكام ديون المساعدة الانمائية الرسمية السابقة على أن تفعل ذلك ، ويحث كذلك البلدان الدائنة ، ولا سيما البلدان الدائنة المتقدمة النمو ، على أن تنفذ كليا التدابير المتعلقة بديون نادي باريس والتي دعا إليها قرار المجلس ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ؛

٤ - يؤكد من جديد أنه ينبغي ، لدى تنفيذ كل ما ورد أعلاه ، إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الافريقية .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩

٣٧٦ (د - ٣٦) - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمؤتمر

الامم المتحدة للتجارة والتنمية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٦٥ (د - ٣٥) المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،

اذ ينوّه مقدّراً بالكلمات والرسائل التي وجهت بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين وبالانشطة التي نظمتها امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية للاحتفال بهذه المناسبة ،

يعتمد الإعلان التالي :

١ - تسود الان اوضاع ايجابية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بما في ذلك التعاون لأغراض التنمية ، فالمناخ السياسي الدولي مؤات . والنمو المطرد في الناتج العالمي والتجارة العالمية يتيح فرصا للتقدم في البلدان النامية . ولا تزال عقبات كبيرة قائمة . إذ أن فوائد التوسع الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ليست موزعة بالتساوي . وعدم المساواة المفرط في توزيع الدخل مستمر في أصرخ صوره ، والفقر واسع الانتشار ، وإمكانات بشرية هائلة تضيع هباء ، والنظم الايكولوجية مهددة . وفي عدد كبير من البلدان النامية يسود الركود والتقهقر الاقتصاديان . وتتمش مشاكل أقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية النامية بحدة خاصة .

٢ - ولهذا فليس هناك ما يدعو إلى الرضا ، ولكن هناك أساس وهناك حاجة عاجلة للعمل المتضافر على الصعيدين الوطني والمتعدد الاطراف لتذليل الصعاب التي تعترض إقامة إقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف . ولن يمكن التغلب على هذه العقبات بالقوى الاقتصادية التلقائية وحدها . إذ ينبغي أن توسّع على الصعيدين الوطني والدولي المنافذ إلى فرص توليد الثروة والدخل في إطار القواعد والترتيبات التعاونية المستندة إلى توافق الآراء . وتقع على جميع البلدان مسؤولية المساهمة في الإجراءات المطلوبة كل حسب طاقتها ووزنها الاقتصادي . ويستطيع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يؤدي دورا بارزا في هذا المجهود من خلال التحليل ، والافكار الجديدة ، والمبادرات ، والحوار ، والمفاوضات ، والقرارات والتعاون التقني .

٣ - ومنذ أن بدأ دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الولاية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ، أخذ هذا الدور يتطور بتوجيه من الدورات المتعاقبة للمؤتمر . وما زال توافق الآراء المجسّد في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يوفر إطارا صالحا لمياغة تدابير محددة في ميدان السياسة العامة . ومع أن المنظمة استجابت لتغيير الظروف والاحتياجات والاتجاهات ، فقد ظلت محافظة على طابعها العالمي ومهمتها الإنمائية . وتحققت انجازات واتفاقيات

هامة في السياسة العامة عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو من جراء تأثير عمله على تفكير وقرارات الحكومات والمحافل الدولية الأخرى . ويلزم المضي في تعزيز تأثير أعمال المنظمة على تقرير السياسة على الصعيدين الوطني والدولي . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تشجيعها للروابط المؤسسية وأن تزيد من التأثير المباشر للمنظورات والمصالح الوطنية المحددة في المناقشات والمفاوضات من أجل صياغة حلول دائمة ومتعددة الأطراف .

٤ - إن التحدي الجوهرى الرئيسى الذى يواجهه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو تمكين الأفكار الجديدة من أن تؤثر على المشاكل المتطاولة الأمد وعلى ميادين الاهتمام الجديدة بغية تشجيع تدابير مبتكرة في ميدان السياسة العامة . وينبغي أن يفعل ذلك مع المراعاة التامة لترابط الاقتصادات ومجالات السياسة العامة ، وللتغيرات الهيكلية الطويلة الأجل في الاقتصاد العالمى وكذلك لضرورة إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر دعما وأوضح رؤية للتجارة والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية . وينبغي أيضا أن يستقصى الآثار المترتبة في السياسة العامة على تنوع خبرات النمو والتنمية في مختلف البلدان وكذلك على عمليات التكامل التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمى . وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إيلاء اهتمام خاص إلى المشاكل الاقتصادية التي تشترك في مواجهتها البلدان النامية وخاصة في توسيع وتنويع قاعدتها الإنتاجية وتجاريتها في السلع والخدمات ، بما في ذلك تجارتها المتبادلة ، وتخفيض الاعتماد على السلع الأساسية ، وبناء الطاقات المالية والتكنولوجية وطاقات النقل ، والقدرة على مواجهة عبء الديون وعواقبها والاتجاهات المعاكسة في تدفقات الموارد ، والانطلاق ببرامج التكيف الموجهة نحو النمو والتنمية .

٥ - إن شكل الاقتصاد العالمى والتعاون الاقتصادى الدولى فى المستقبل سوف يتوقف الى حد كبير على استكشاف الطرق المختلفة لدمج مطلب الكفاءة الاقتصادية فى الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية الأوسع . ومع أنه لا يوجد معيار عالمى لتحديد المزيج السليم من أدوات الإدارة الاقتصادية لحفز النمو الاقتصادى والتنمية ، بل يجرى تطبيق مجموعة متنوعة من النهج والتدابير التي تلائم كل حالة بعينها ، فإن الملاحظ أن عددا متزايدا من البلدان في كل أنحاء العالم يفيد من مؤشرات السوق والتنافس في تشجيع المبادرات الفردية في ميدان الأعمال وفي الوصول بمساهمة القطاعين العام والخاص إلى الحد الأمثل . وهناك عامل آخر يتصل بذلك وهو تشجيع اتباع نهج نحو

النمو من شأنها أن تشجع التنمية المتواصلة بما يستجيب لحاجات الاجيال الحاضرة والمقبلة من البشرية . وينبغي أن يكون للقضاء على الفقر مكان الصدارة في هذه الجهود . وينبغي أن يقدم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مساهمات كبيرة في التعاون المتعدد الاطراف في هذه الميادين في حدود ولايته . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للاثر الاقتصادي لنزع السلاح والغرض الاقتصادي الناجمة عنه أن يستحوذ على مزيد من الاهتمام العالمي .

٦ - والتزاما من الدول الاعضاء باهداف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فإنها تتعهد منفردة ومجموعة بأن ترتفع إلى مستوى هذه التحديات وأن تزيد دعمها السياسي له وأن تجعل منه أداة أكثر فعالية واستجابة للتعاون الدولي في التجارة والنمو والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩

باء - المقررات

٣٧٢ (د - ٣٦) - مساهمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل
الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إن يشير إلى مقرره ٣٦٣ (د - ٣٥) ، المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ،

وإن يحيط علماً مع التقدير بالخطوات التي اتخذتها أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تنفيذاً لمقرر المجلس ٣٦٣ (د - ٣٥) ،

وإن يحيط علماً كذلك مع التقدير بالتقرير المرحلي عن مساهمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،
(٨)

وإذ يُقدَّر بوجه خاص بعشرات تقييم الاحتياجات الخاصة التي يوفدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى البلدان الأفريقية ، ويدعو إلى مواصلة وكذلك إلى جعلها تشمل جميع الأرجاء الأفريقية النامية ،

١ - يؤكد من جديد ضرورة مضاعفة وزيادة تركيز عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تنفيذاً لمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٦٣ (د - ٣٥) ، وبخاصة في مجالات البحوث المتعلقة بالسياسة العامة والمساعدة التقنية ؛

٢ - يطلب من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العمل على أن تشمل تقاريرها في المستقبل جميع البلدان النامية في القارة الأفريقية ، وعلى أن تورد المعلومات عن البلدان الأفريقية المستفيدة من البرامج الإقليمية للمنظمة الموجهة صوب البلدان النامية على نحو أكثر تفصيلاً بغية تقديم صورة أوضح لمساهمة المنظمة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛

٣ - يناشد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف ، وفقاً للاستعراض والتقييم النصفيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا اللذين أجرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ مع التشديد على تضافر الالتزام والتعاون فيما بين أفريقيا والمجتمع الدولي ، أن تزيد من دعمها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، بما في ذلك زيادة التبرعات لموارد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخارجة عن الميزانية المخصصة لمساهمته في تنفيذ ذلك البرنامج ؛

٤ - يقرر البدء ، في الجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، في إعداد المساهمة الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التقييم النهائي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي ستطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ .

الجلسة ٧٦

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩

٣٧٣ (د - ٣٦) - مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
في التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد
الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ و ١٨٨/٤٣ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ومقرر مجلس التجارة والتنمية (د - ٣٥) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ،

وإذ يحيط علماً بتقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن مساهمة المنظمة في التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (٩) ،

١ - يقرر أن يحيل إلى اللجنة الجامعة المختصة لموضوع التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع والثابعة للجمعية العامة التقرير المذكور أعلاه والجزء ذا الصلة من تقريره الذي يتضمن مداوات مجلس التجارة والتنمية بشأن مساهمته في التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية ،

٢ - يقرر كذلك أن تعقد ، عقب مداوات اللجنة الثانية للجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية واجتماع اللجنة الجامعة المختصة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، مشاورات تحت رئاسة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للبت فيما يمكن أن تتخذه المنظمة بعد ذلك من اجراءات داخل إطار مجلس التجارة والتنمية للمساهمة في عملية التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩

٢٧٧ (د - ٢٦) - الترتيبات والتضيرات للدورة الثامنة
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في المعلومات والمقترحات الواردة في مذكرة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(١٠) وكذلك في البيان الافتتاحي للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين ، وإذ يلاحظ العلاقة بين دورة المؤتمر الثامنة والمناسبات والمؤتمرات الأخرى المقرر عقدها في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ،

١ - يوافق على أن تعقد الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٩١ ؛

٢ - يطلب من رئيس مجلس التجارة والتنمية أن يجري مشاورات بشأن مكان عقد المؤتمر في أمريكا اللاتينية وتواريخ انعقاده خلال عام ١٩٩١ وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين كما يتسنى للمجلس أن يقدم توصية إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، وفقاً للممارسة السابقة والمادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر^(١١) والأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ؛

٣ - يطلب كذلك من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يجري مشاورات بأسرع وقت ممكن ، وأضاً في اعتباره الآراء ذات الصلة المعرب عنها في الدورة الحالية للمجلس ، بشأن جدول أعمال الدورة الثامنة للمؤتمر وأن يقوم ، في ضوء هذه المشاورات ، بإعداد مذكرة تشتمل على قائمة بينود جدول الأعمال حسبما هو منصوص عليه في المادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر ، كما ينظر فيها المجلس في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين ؛

٤ - يقرر أن يدرج بنداً بشأن الترتيبات والتضيرات للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جدول أعمال الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩

٣٧٨ (د - ٣٦) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ ولعام ١٩٩٠ ويحيط علماً بالجدول الزمني المؤقت لعام ١٩٩١ (١٣) .

الجلسة ٧٦١

١٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩

جيم - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للأونكتاد
(البند ٥ من جدول الاعمال)

١ - عقد المجلس ، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٦٥ (د - ٣٥) ، جلسة خاصة في ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩ للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمنظمة (١٣) .

٢ - وفي جلسة الاحتفال تلك ، تلا السيد يان مارتنسون المدير العام لمكتب الامم المتحدة في جنيف ، رسالة من الامين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويار .

٣ - واستمع المجلس الى بيانات من السيد أوسكار دي روخاس ، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والثلاثين ، والسيد كينيث ك. س. دادزي ، الامين العام للأونكتاد ، والدكتور غاماني كوريا ، الامين العام السابق للأونكتاد ورئيس اللجنة الجامعة المخصصة للاستراتيجية الانمائية الدولية ، والسيد أرشر دنكل ، المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وسعادة السيد ويليام روسيه ، السفير وممثل البلد المضيف ، وسعادة السيد الكسندر كاشانوف النائب الاول لوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باسم بلدان المجموعة دال ، وسعادة السيد شن جويرن ، نائب الوزير بوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة في جمهورية الصين الشعبية ، وسعادة السيد أولي أدولف ميننديز ، السفير والممثل الدائم لغنلندا ومنسق الفريق باء ، وسعادة السيد لوييد بارنيت ، السفير والممثل الدائم لجامايكا ورئيس مجموعة ال ٧٧ ، وسعادة السيد

اوزوالدو دي ريغيرو ، السفير والممثل الدائم لبيرو ومنسق مجموعة أمريكا اللاتينية ، وسعادة السيد كوجو آموغوتغريد ، السفير والممثل الدائم لغانا ومنسق المجموعة الأفريقية ، وسعادة السيد فاروق مصراوي ، السفير والممثل الدائم للاردن ومنسق المجموعة الآسيوية ، وسعادة السيد موريس ب. أبرام ، السفير والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، وسعادة السيد جان داغيد ليفيت ، السفير والممثل الدائم لفرنسا باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وسعادة السيد دي مونتين مارشان ، السفير والممثل الدائم لكندا .

٤ - وعرضت رسائل مسجلة على أشرطة فيديو من الشخصيات التالية : فخامة السيد فرانسوا ميتران ، رئيس الجمهورية الفرنسية (رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي) ، وسعادة المعلم يوليوس ك. نيريري ، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس لجنة الجنوب ، وسعادة السيد بوديمير لونكار ، الأمين الاتحادي للشؤون الخارجية في يوغوسلافيا (ممثل البلد المضيف لحركة عدم الانحياز) ، وسعادة السيد علي العطاس ، وزير خارجية اندونيسيا (رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا) ، وسعادة السيد خوليو لوندونيو ، وزير العلاقات الخارجية في كولومبيا (رئيس المجلس الاقتصادي لأمريكا اللاتينية) ، وسعادة السيدة إيفون م. س. ت. فان روي ، وزيرة التجارة الخارجية في هولندا ، والسيد باربر كونابل ، رئيس البنك الدولي ، والسيد ميشيل كامديسوس ، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ، والسيد ميشيل هانسن ، المدير العام لمكتب العمل الدولي ، والسيد إنريكي اغليسياس ، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية .

٥ - وعمت رسائل خطية واردة من : فخامة السيد فيديل كاسترو روز ، رئيس مجلس الدولة ورئيس الحكومة في كوبا (TD/B/L.888) ، وفخامة السيد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية (TD/B/L.876) ، وفخامة السيد صدام حسين ، رئيس جمهورية العراق (TD/B/L.874) ، وفخامة السيدة كورازون أكينو ، رئيسة جمهورية الفلبين (TD/B/L.873) ، وفخامة السيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس فنزويلا ، وسعادة الدكتور مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا (TD/B/L.867) ، وسعادة السيد تاديوس مازوفيسكي ، رئيس وزراء بولندا (TD/B/866) ، وسعادة السيد ف. ا. ماسول ، رئيس مجلس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية (TD/B/L.871) ، وسعادة السيد نيكولاي ا. ريجكوف ، رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (TD/B/870) ، وسعادة السيد فيلي شتوف ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الألمانية (TD/B/L.865) ، وسعادة

المهندس جاد الله عزوز طالحي ، أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية (TD/B/L.879) ، وسعادة السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (TD/B/L.877) وسعادة السيد ف. سيتشيف ، الأمين العام لمجلس التعاقد الاقتصادي (TD/B/L.875) ، والبعثة الدائمة لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (TD/B/L.885) ، وسعادة السفير براونسون ديستي ، القائم بأعمال الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (TD/B/L.878) .

٦ - وفي الجلسة ٧٦١ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ اعتمد المجلس إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأونكتاد (انظر القرار ٢٧٦ (د - ٣٦) .

٧ - وأشار الرئيس إلى أن اعتماد الاعلان هو ذروة سلسلة أحداث نظمت إحياء لهذه الذكرى ، التي ضمت المحاضرة الرابعة باسم راؤول بريبيتش في تموز/يوليه ، تكريماً للأمين العام الأسبق للأونكتاد ، وندوة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في التسعينات ودور الأونكتاد فيها ، نظمت في شهر أيلول/سبتمبر ، وعدداً خاصاً من نشرة الأونكتاد . وكانت هذه المناسبات مصادر إلهام قيّمة للاعلان الذي اعتمده المجلس ووفرت أساساً ممتازاً لاحتفال الجمعية العامة نفسها بهذه الذكرى .

دال - مقررات أخرى

١ - اعتماد التقرير عن وراثتق التفويض

١ - اعتمد المجلس ، في جلسته ٧٦١ ، تقرير المكتب عن وراثتق التفويض (TD/B/1233) .

٢ - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية

(البند ١٣ (ج) من جدول الاعمال)

٢ - وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أن تكون عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتومة الاجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٠ كما يلي :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	الصين
السوفيياتية	فنلندا
الارجنتين	الفلبيين
استراليا	كينيا
البرازيل	مصر
بلجيكا	المملكة المتحدة
بلغاريا	الهند
بيرو	الولايات المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة	اليابان
الجمهورية الديمقراطية	يوغوسلافيا
الالمانية

٣ - تقارير الهيئات الفرعية وهيئات أخرى

٣ - أحاط المجلس علماً في جلسته ٧٥٥ بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومجموعة "الفات" في دورته الثانية والعشرين (ITC/AG(XXII)/116 and Add.1) والتعليقات عليه .

٤ - وأحاط المجلس علماً في جلسته ٧٦١ بما يلي :

(أ) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين (A/44/17) والتعليقات عليه ؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها السادسة عشرة (TD/B/1219-TD/B/C.5/125) والتعليقات عليه ؛

(ج) تقرير لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الخامسة (TD/B/1217-TD/B/C.7/98) والتعليقات عليه ؛

(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تقييم البرامج في الأونكتاد
(TD/B/1225) ؛

(هـ) تقرير أمانة الأونكتاد عن التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض
الغسلطينية المحتلة (TD/B/1221) والتعليقات عليه ؛

(و) تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
الشانى المعنى بأقل البلدان نموا (الوشيقة A/44/437 المعممة بواسطة مذكرة من
أمانة الأونكتاد بالرمز TD/B/L.863) والتعليقات عليه ؛

(ز) التقرير المقدم من الأمين العام للأونكتاد عملاً بقرار المؤتمر ١٣٧
(د - ٦) عن البلدان النامية غير الساحلية (TD/B/1220 and Corr.1) والتعليقات
عليه .

٤ - جدول الأعمال المؤقت للجزء الشانى من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٥ - أقر المجلس في الجلسة ٧٦١ جدول الأعمال المؤقت للجزء الشانى من الدورة
السادسة والثلاثين (TD/B/L.883) الذى أعد عملاً بالمادة ٨ من النظام الداخلى (انظر
المرفق الشانى أدناه) .

٦ - وأذن المجلس للأمين العام للأونكتاد بأن يقوم ، بالتشاور مع الرئيس ، بتعديل
جدول الأعمال المؤقت هذا في ضوء ما يستجد من تطورات على أن يكون مفهوماً أن تكون
أية تغييرات أو إضافات موضوع مشاورات مع ممثلى المجموعات الاقليمية في اطار آلية
التشاور المنشأة بالمقرر ١٤٣ (د - ١٦) والقرار ٢٣١ (د - ٢٢) . وطلب المجلس من
الأمين العام أن يجرى مشاورات مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الجزء الشانى من الدورة
وأن يعمم اقتراحاته بشأنها .

٥ - الاشار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١٣ (ز) من جدول الاعمال)

- لم تعرض على المجلس اية اشار إدارية أو مالية محددة .

٦ - معاملة الدول الاعضاء الجدد في
الاونكتاد لأغراض الانتخابات

(البند ١٣ (أ) من جدول الاعمال)

- في الجلسة ٧٥٢ ، أحاط المجلس علماً بأن عدد أعضاء الأونكتاد لم يتغير وظل
. ١٦

٧ - الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس
وعن الانتخاب لعضوية اللجان الرئيسية

(البند ١٣ (ب) من جدول الاعمال)

- أحاط المجلس علماً في الجلسة ٧٥٢ بأن عضويته وعضوية لجانه الرئيسية لم
تتغير إذ بقيت كما يلي : مجلس التجارة والتنمية ، ١٣١ ؛ لجنة السلع الأساسية ،
١٠١ ؛ لجنة المصنوعات ، ١٠١ ؛ لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتمثل
بالتجارة ١٠٢ ؛ لجنة النقل البحري ، ١٠٢ ؛ لجنة نقل التكنولوجيا ، ٩٩ ؛ لجنة
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ١١٠ .

٨ - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض
المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٣ (د) من جدول الاعمال)

١٠ - لم تعرض على المجلس في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين أية طلبات
للتسمية بموجب المادة ٧٦ .

٩ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية
لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي

(البند ١٣ هـ) من جدول الاعمال)

١١ - في الجلسة العامة ٧٥٥ المعقودة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وافق المجلس على طلبات المنظمات غير الحكومية الاربع التالية لتسميتها بموجب المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس وقرر ، وفقاً لتوصيات الامين العام للاونكتاد (TD/B/1230) ، تصنيفها بموجب أحكام الفقرتين ١٣ (أ) و (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، على النحو التالي :

الفئة العامة :

- (١٤) رابطة الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
الرابطة الايبيرية الأمريكية لغرف التجارة (١٥)
مؤتمر سلطات معالجة البيانات في أمريكا اللاتينية (١٦)

الفئة الخاصة بالنسبة لهيئات الاونكتاد المشار اليها (خلاف المجلس) :

هيئة الاونكتاد

اتحاد الرابطات الوطنية لوكلاء الشحن في أمريكا اللاتينية
ومنطقة الكاريبي (١٧)
لجنة النقل
البحري

ثالثاً - البيانات المدلى بها بصدد القرارات
والمقررات التي اعتمدها المجلس

ألف - القرار ٣٧٤ (د - ٣٦) - ترابط مشاكل التجارة
والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

١ - أعربت المتحدثة باسم مجموعة ال ٧٧ (الهند) عن ارتياح مجموعتها للاتفاق على أول قرار يتخذ بشأن الترابط ، والذي ييسر اتخاذ الصراحة التي أبدت في المناقشة وفي المفاوضات . وقالت إن مجموعة ال ٧٧ ترحب بشكل خاص بالتركيز على استمرار الطابع المركزي للمناقشة بشأن الترابط وأهميتها . وترحب أيضاً بالتركيز على دور الاونكتاد بوصفه أداة للحوار والتعاون الدوليين في المسائل الاقتصادية والانمائية ،

وبالتسليم بأن أوجه التفاوت والاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي تعرّض النمو والاستقرار الاقتصاديين في العالم للخطر ، وبتكرار التأكيد على الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤) ببذل جهد نشيط يفضي الى تقوية التعاون المتعدد الاطراف ، والى تشجيع السياسات الرامية الى تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية ، ودعم فعالية الاونكتاد بوصفه أداة هامة من أدوات التعاون الاقتصادي الدولي . وأضافت أن الفقرة الثانية تتضمن نقاطاً هامة عن مستقبل الحوار العالمي الذي يسعى اليه الجميع وأن مجموعة ال ٧٧ ، تأمل أن يكون هذا الحوار شاملاً من حيث المستويات والمواضيع وجدول الاعمال التي يتناولها .

باء - القرار ٢٧٥ (د - ٢٦) - مشاكل الديون والتنمية
في البلدان النامية

٢ - أكدت المتحدثة باسم المجموعة دال (بلغاريا) موقف البلدان الاعضاء في مجموعتها المعرب عنه لدى اعتماد المجلس للقرارين ١٦٥ (د - ٩) و ٢٥٨ (د - ٢٥) .

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني .
- (٢) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/INF/175 .
- (٣) اعتمدت النصوص كلها دون تصويت .
- (٤) سوف تصدر بوصفها من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.2 .
- (٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.II.D.14 .
- (٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١ - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الاول ، الفرع الف .

الحواشي (تابع)

- (٧) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٣ ، المرفق .
- (٨) . TD/B/1222
- (٩) . TD/B(XXXV)/CRP.9/Add.1/Rev.1
- (١٠) . TD/B(XXXVI)/CRP.4
- (١١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.87.II.D.4
- (١٢) . TD/B/INF/174 عم تحت الرمز
- (١٣) تتضمن الوثيقة UNCTAD/560/4 البيانات والكلمات التي وردت بمناسبة هذه الذكرى .
- (١٤) للاطلاع على معلومات عن هذه المنظمة ، انظر TD/B/R.56/Add.1 (التي ألفي تقييد توزيعها) .
- (١٥) للاطلاع على معلومات عن هذه المنظمة ، انظر TD/B/R.56/Add.2 (التي ألفي تقييد توزيعها) .
- (١٦) للاطلاع على معلومات عن هذه المنظمة ، انظر TD/B/R.56/Add.3 (التي ألفي تقييد توزيعها) .
- (١٧) للاطلاع على معلومات عن هذه المنظمة ، انظر TD/B/R.56/Add.4 (التي ألفي تقييد توزيعها) .

المرفق الاول

جدول أعمال الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين
لمجلس التجارة والتنمية (١)

١ - المسائل الإجرائية :

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
- (ج) اعتماد التقرير عن وشائق التفويض ؛
- (د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .
- ٢ - مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .
- ٣ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي .
- ٤ - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .
- ٥ - الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأونكتاد .
- ٦ - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .
- ٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(١) تقرير الأمين العام للأونكتاد وفقا لقرار المؤتمر ١٣٧ (د - ٦) بشأن البلدان النامية غير الساحلية ؛

- (ب) تشجيع المادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومجموعة الغات عن دورته الثانية والعشرين ؛
- (ج) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوي الثاني والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .
- ٨ - المسائل الأخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة :
- (أ) اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ؛
- (ب) لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛
- ٩ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- ١٠ - تقييم البرامج في الأونكتاد .
- ١١ - تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ و ١٦٩ (د - ٧) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧) .
- ١٢ - الترتيبات والتحضيرات للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .
- ١٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل :
- (أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات ؛
- (ب) الإعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس وعن الانتخاب لعضوية اللجان الرئيسية ؛

- (ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية
البرنامجية لعام ١٩٩٠ ؤ
- (د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لاغراض المادة ٧٦ من النظام
الداخلي للمجلس ؤ
- (هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لاغراض المادة ٧٧ من النظام
الداخلي ؤ
- (و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؤ
- (ز) الاثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .

١٤ - مسائل أخرى .

١٥ - اعتماد تقرير المجلس .

الحواشي

(١) اعتمده المجلس في جلسته ٧٥٢ المعقودة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر

- ١٩٨٩

المرفق الثاني

مشروع جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس (أ)

- ١ - المسائل الإجرائية :
- (أ) إقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
- (ب) اعتماد التقرير عن وشائق التفويض ؛
- (ج) جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛
- (د) تسمية رئيس الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس .
- ٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د-٣٤) : نخبة من القضايا التي تتطلب اهتماما من المجلس :
- (أ) الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الاونكتاد كما هي محددة في الوثيقة الختامية (ب) .
- ٣ - الحماية والتكيف الهيكلي ، وما يقترن بهما من التطورات والقضايا في جولة أوروغواي التي تهم البلدان النامية خاصة ، وفقا للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية .
- ٤ - قضايا أخرى مطروحة على المجلس للنظر فيها وفقاً للتفويض الممنوح من الجمعية العامة في القرار ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي سياق الاحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية بشأن التجارة الدولية ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الاخرى ذات العلاقة بالموضوع :

- (أ) تأثير التغيير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية ؛
- (ب) آثار الترتيبات الشنائية والتكامل الاقتصادي الاقليمي وخاصة تلك التي تؤثر تأثيراً كبيراً على التجارة العالمية ولا سيما تجارة البلدان النامية وتنميتها .
- ٥ - العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها .
- ٦ - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .
- ٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية .
[يستكمل في ضوء التطورات]
- ٨ - المسائل الأخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة .
- ٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها :
- (أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد لاغراض الانتخابات ؛
- (ب) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس والانتخاب لعضوية اللجان الرئيسية ؛
- (ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لاغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛
- (د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لاغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ؛
- (هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الاشار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .
[يستكمل في ضوء التطورات]

١٠ - مسائل أخرى .

١١ - اعتماد تقرير المجلس .

الحواشي

(١) يتوقف إدراج بند عن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع على نتائج مشاورات الأمين العام للونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٧٣ (د - ٣٦) .

(ب) وللإطلاع على ما ألقى من بيانات بصدد اعتماد الوثيقة الختامية ، انظر : "وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.88.II.D.1) الجزء الثاني .

المرفق الثالث

ملاحظات الرئيس الختامية حول المناقشة التي جرت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين

- ١ - لقد تبين لي أن المناقشة التي دارت هذا العام حول ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي كانت شرية ومشييرة للاهتمام بوجه خاص كما أنها كشفت عن قدر كبير من التقاء الآراء حول عدد من القضايا الرئيسية . ولا شك أن أبرز دليل على ذلك هو اعتماد قرار بشأن هذا البند الاساسي ، لأول مرة في تاريخ أعمال المجلس .
- ٢ - وقد تم التسليم بصورة عامة بأن مداوات المجلس بشأن هذا البند تعززت الى حد كبير بالجهود التي بذلها الامين العام للاونكتاد تحقيقا لهذه الغاية . فقد اتسع الشعور بأن المناقشات غير الرسمية التي دارت حول الترابط في بداية الدورة كانت تشكل جزءاً قيماً للغاية من اجتماعنا . وفي هذا السياق طرحت مقترحات - تستحق مزيداً من الدراسة - بشأن تركيز بعض ورائق المجلس على قضايا السياسة العامة . كذلك ، اثنيت كل المجموعات على الامين العام لما اتسم به تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩^(١) من جودة ، وعلى الاخص لمعالجته مختلف الخبرات الوطنية ، ومشكلة الديون ، ودور البيئة الخارجية .
- ٣ - وانصب التركيز على نطاق واسع على انه ينبغي ، في سياق الاقتصاد العالمي الذي لا يثنى يتكامل ، النظر الى المشاكل في مجالات التجارة والمالية والنقد ككل واحد وإبراز السياسات المعالجة لها . وقد دعا متحدثون عديدون - بل ودعا أيضاً الاعلان الذي اعتمد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين - الاونكتاد الى كشف الدور الذي يؤديه في هذا الخصوص بما أن كلاً من ولايته الواسعة والتكوين العالمي لعضويته يهيئانه لمعالجة الترابط .
- ٤ - وقد استرعى الانتباه الى اتساع أوجه التفاوت في أداء النمو والتنمية . فلو حظ التباين بين ضعف الأداء في افريقيا وأمريكا اللاتينية وفي أقل البلدان نمواً من جهة وبعض البلدان النامية الأخرى من جهة أخرى ، كما لوحظ التناقض بين الأداء الكلي للبلدان المتقدمة النمو من ناحية والبلدان النامية من ناحية أخرى . ونوه جميع المتحدثين بأهمية زيادة تحسين معدلات النمو والافاق الانمائية في البلدان الراكدة أو البطيئة النمو في العالم .

٥ - واتفق عموماً على أن كلا من الخيارات على صعيد السيامة الداخلية والعوامل الخارجية قد أسهم في تباين الاداء وأن الحلول يجب أن تتضمن لذلك اجراءات داخلية وتعاوننا دولياً . أما الآراء التي أعرب عنها بصدد اصلاح السيامة العامة الداخلية وبصدد الاجراءات المتعلقة بالديون فقد كانت أقل تبيانا من السابق ، ومما يؤكد ذلك القرار الهام الذي اعتمدهنا بشأن هذا البند المنفرد .

٦ - ولو حظ أيضا اتجاه عدد من البلدان الى زيادة توسيع الاعتماد على آليات السوق . وقد ناقش عدد من الممثلين الوطنيين تجارب التكيف في بلدانهم في سياق الروابط بين العوامل الخارجية والداخلية ، وكان هناك ادراك متعاضم بنطاق وتشابهك هذه الروابط ، وقد ارتثي بصفة عامة أن الامر يحتاج الى تحليل أفضل لها وتعبير أوضح عنها في السياسات العامة .

٧ - ولو حظ على نطاق واسع اضطراب الاقتصاد الكلي السائد في بلدان كثيرة . وشدد عدد من المتحدثين على أن العوامل الخارجية تؤدي الى تفاقم المشاكل الضريبية والنقدية في البلدان النامية التي تعاني من مصاعب الديون وعلى أن لبعض سياسات التكيف آثاراً جانبية غير مستحبة تأخذ في بعض الاحيان أبعاداً كبيرة . واتسمت قاعدة التوافق في الرأي على لزوم التخفيف عن بلدان كثيرة في الجبهة الخارجية حتى تنجح الجهود المبذولة محلياً في مجال السياسات العامة في تثبيت الاقتصاد واهيائه النمو واستعادة ثقة المستثمرين .

٨ - واقترن بالتسليم بضرورة بذل الجهود والاملاحات محلياً في مجال السياسات العامة - في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء - تسليم بأهمية التعاون الدولي . وانصب الاهتمام بصفة خاصة على ضرورة تنسيق الاجراءات الدولية في قضايا التجارة والتمويل الانمائي والنقد . وأشار عدد من المتحدثين الى أن الحمائية التي تمارسها البلدان الصناعية تتنافى والدعوة الموجهة الى البلدان النامية لتحسين ادائها التصديري . وهناك اتفاق واسع النطاق على أهمية انجاح جولة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في أوروغواي وتعزيز الرقابة المتكافئة في صندوق النقد الدولي .

٩ - وأشار الى عدد من الاخطار المحدقة بالاقتصاد الدولي ، بما في ذلك تفاوت النمو الاقتصادي في العالم ، وضخامة الاختلالات التجارية والضريبية ، واللجوء الى الانفرادية في حل المنازعات التجارية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وعدم

استقرار أسعار الصرف . وقد اعترف على نطاق واسع بعدد من الحركات الايجابية مثل ما حدث أخيراً من تعزيز لاستراتيجية وجهود معالجة مشكلة الديون . إلا أن عدداً كبيراً من المتحدثين شكك في كفاية الاجراءات التي اتخذت حتى اليوم إزاء جسامه المشاكل . والواقع أن كثيراً من الممثلين شددوا على أن الحاجة أصبحت ملحة لاعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، على أساس وطيء ، وأشاروا من جديد الى المكاسب التي يمكن أن يجنيها الجميع من وراء توفر نمط أكثر عدلاً وانصافاً وتوازناً للنمو والتنمية في الاقتصاد العالمي .

١٠ - ويوفر الاعلان الذي اعتمد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين صورة ذات معنى لتطور إدراك الدول الاعضاء بهذه القضايا الاوسع في مجال السياسة العامة . وهو عندما جديد في الاسس التي يقوم عليها العمل السياسي في الاونكتاد . فالاعلان يعيد التذكير بهدف الوصول الى "اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف" ويذكرنا بالتحدي الذي يواجهنا في وضع قواعد وترتيبات تحظى بتوافق في الآراء تستطيع الشعوب والدول أن تتجهد في اطرافها لتحسين رفاهيتها . ويتطلع الاعلان الى دور بارز يقوم به الاونكتاد في مجابهة هذا التحدي مستخدماً في ذلك شتى الأدوات المتاحة له . وسوف يكون هذا الاعلان مصدر إلهام دون شك للدول الاعضاء وهي تضطلع بمهامها في الاونكتاد ، موضوعياً وتنظيمياً ، وأنا أعتقد انه ستكون له أهمية خاصة بالنسبة الى مناقشاتنا حول الشرايط .

١١ - ولم يتم بعد تحقيق اتساق كامل في التصورات ، ولا يزال يتعين بذل جهد كبير قبل أن يكتمل تماما ما يمكن أن يسمى "توافق آراء بازغ" جديد . إلا أنه مما يدفع الى التشجيع أن كل الاطراف أصبحت أكثر وعياً بضرورة تنسيق الاستجابات للمشاكل الواسعة والمتشابكة الراهنة على نحو متعدد الاطراف . وأنا أرى أن نجاح المداولات في دورة المجلس هذه وما أسفرت عنه من استنتاجات هامة تشكل في حد ذاتها حواراً مكثفاً وتسجل خطوة هامة جداً نحو جعل هذا الحوار حواراً أقرب الى الواقع والجدوى والفعالية .

الحواشي

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.D.14 .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.